

الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام

# الام الاعلامي والتوازن المستقبلي

## ة والمحلية تقع في مقدمة المهام المناطة بقيادة وقواعد المؤتمر



رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام وترتفع من الاحتفاء بالدمعصر الى 25 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام

كانوا ضحية من غرر بهم، وقادهم إلى تلك المعاناة. فقد طفت على ساحة الأحداث مشكلة المتقاعدین العسكريين، والأراضي، والحقوق الأخرى المتصلة بهم؛ وهو الأمر الذي اتخذت القيادة السياسية القرار بشأنه في وقت مبكر، ووجه فخامة رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة برئاسة رئيس هيئة الأركان العامة، والتي قامت باستدعاء مندوبين عن المتقاعدين من كل المحافظات للبحث في كليات حل الإشكاليات القائمة.

وبناء على تصورات اللجنة أصدر فخامة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة سلسلة قرارات جمهورية بإعادة وترقية أعداد كبيرة من المتقاعدين، فقد صدر القرار الجمهوري رقم (٤٠) بترقية (٤٩٣) ضابطاً إلى رتب أعلى، والقراران (٤١، ٤٢) القاضيان بإعادة (٩١٣) ضابطاً، ثم القرار (٥٣) بإعادة (٤١٦) ضابطاً، والقرار (٦٥) الصادر بتاريخ: ٢٠٠٧/٨/١١م بإعادة (٣٨٠) ضابطاً، والقرار (٦٦) في نفس اليوم بترقية (٣٨٧) ضابطاً إلى رتب أعلى، ومنحهم حقوقهم المالية والإدارية.

**البعاء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية:**

لقد ارتكز برنامج المؤتمر الشعبي العام على محورين رئيسيين أولهما محور الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والمؤسسية والقانونية والقضائية، وثانيهما محور الإصلاحات السياسية والدستورية، وكلا المحورين قد قد فُرضت وجودهما في البرنامج الظروف التاريخية الجوهرية والاستراتيجية التي فرضها التحول العظيم في مسيرة الشعب والوطن اليمني عشية استعادة الوحدة المباركة، وكذا التعديلات التي خلفتها حرب الردة والانفصال، وما أنتجته من آثار مضاعفة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية؛ بالإضافة إلى ميراث النظام الشمولي الذي أعاق عملية التطور الطبيعي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد تطلبت عملية الإصلاحات جهوداً مضاعفة منذ البدء فيها عام ١٩٩٥، وحتى اليوم، سواء من خلال حكومة الائتلاف الثاني مع التجمع اليمني للإصلاح، أو الحكومات المؤقتة المتعاقبة، وكانت الخطوات المدروسة والمنهجية لإجراء عمليات الإصلاح الشاملة قد أنجزت عملاً ناجحاً وحقق نتائجه إيجابية أقل ما فيها إيقاف التدهور وتجنب الكارثة الاقتصادية والمالية التي ستحدث بالبلاد، لولا الإقدام على هذه الإصلاحات جراءة واقتدار، ورغم ما حملته الإصلاحات من تأثيرات سلبية على بعض جوانب الحياة المعيشية للسكان، إلا أن ذلك يعد أقل ضرراً مما ينتج عن الانهيار التام للاوضاع الاقتصادية والمالية والتقديرية، وكان اعظم انعكاس إيجابي لخطوات الإصلاح الشاملة إليها مكنت التنمية من تحقيق خطوات متقدمة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنية الأساسية، فالتطور الملحوظ في مجال التنمية شاهد على هذا النجاح، ومؤيد على ضرورة استمرار نهج الإصلاحات، واعتبار ذلك برنامجاً يجري تنفيذه باتقان وحسن تدبير ويخطوات عقلانية تأخذ بعين الاعتبار التوازنات المطلوبة بين كافة جوانب العملية الإصلاحية سلباً وإيجاباً.

هذا وسيقوم الأخ رئيس مجلس الوزراء بتقديم تقرير تفصيلي لهذه الدورة يتعلق بالأوضاع الاقتصادية وقضية الأسعار.

**خامساً- الإصلاحات السياسية والحوار مع الأحزاب:**

لقد شكّل المؤتمر الشعبي العام مسلماً وظيفياً يؤمن بقضية الإشراف والمشاركة بين أطراف العمل السياسي في السلطة والمعارضة؛ حيث تجسدت المهتمات الوطنية أمام جميع القوى وتتأدى دورها في الحياة العامة وبفدائها على التأثير في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، وكان الإيمان بالتنوع والاعتراف بالخصوصية الفكرية والسياسية هو المنطلق الأساسي لجعل الحوار أداة للتغييرات الانتخابية.

٢- التعديلات على قانون السلطة المحلية لمزيد من تعميق الديمقراطية والبدء في تطبيق تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم.

٣- التعديلات اللازمة على قانون الانتخابات تطبيقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية حول طريقة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وكذلك ما تم الاتفاق عليه من تعديلات وتصويبات في القانون حملتها ملاحظات الجمعية الأوروبية والمعاهد والمراكز الدولية ذات العلاقة المتصلة بالانتخابات.

٤- مراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات

بل تبقى جسور التواصل وقنوات التفاعل قائمة وسلمية وقادرة على تجديد ألياتها المتفاعلة مع المتغيرات الحياتية.

لقد تدارست اللجنة العامة عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية جملة من القضايا الوطنية الهامة، يأتي في مقدمتها تفعيل الحياة السياسية وتطوير أدوات العمل الوطني عبر مبدأ الحوار والقراره منبهجاً وسلوكاً، وقد أقرت اللجنة العامة ورقة استراتيجيية الحوار المنضمة الأهداف والموضوعات والوسائل الرامية إلى إنجاح هذا الحوار، وحددت بأن أطراف الحوار هي من حيث المبدأ العام جميع القوى السياسية والفعلانيات الاجتماعية والثقافية، وما درج على تسميته بمؤسسات المجتمع المدني، غير أنه نظراً لضلة المباشرة بموضوعات الحوار مع المؤسسة التشريعية والشورية فإنه قد ارتأى أن تكون أطراف الحوار في بداية الأمر ممثلة في الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لها وجود عضوي في مجلس النواب كمرحلة أولى، وإن موضوعات الحوار من وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام تتمثل في:

- ١- إجراء التعديلات الدستورية اللازمة من أجل استيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتأكيده توسيع القاعدة الديمقراطية والمشاركة الشعبية في المجالس المحلية، والنظر فيما تتطلبه المتغيرات الحياتية خلال السبعين عاماً الماضية، وما أقرزته التجربة في إدارة الدولة والمجتمع وما أعلنه من أهداف وبرامج فخامة الأخ الرئيس في برنامج الانتخابية.
- ٢- التعديلات على قانون السلطة المحلية لمزيد من تعميق الديمقراطية والبدء في تطبيق تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم.
- ٣- التعديلات اللازمة على قانون الانتخابات تطبيقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية حول طريقة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وكذلك ما تم الاتفاق عليه من تعديلات وتصويبات في القانون حملتها ملاحظات الجمعية الأوروبية والمعاهد والمراكز الدولية ذات العلاقة المتصلة بالانتخابات.
- ٤- مراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات

السياسية، وبما يحقق استيعاب التجربة الماضية، وتأكيدها على المسؤولية الوطنية والشعبية تجاه أدوات العمل السياسي وطرائق التطبيق في الواقع الحياتي وتجنبن الحياة السياسية من وجود أشكال هلامية تفقد محتواها الوطني ومسئولياتها تجاه العملية التاريخية التي تلمحها استحقاقات تأمين الثواب الوطنية والسلام الاجتماعي.

٥- إعادة النظر في قانون الصحافة والمطبوعات واستيعاب المستجدات والمتغيرات الواقعة في ضمائر الخطاب السياسي والإعلامي وإعلاء شأن المسؤولية الوطنية والشعبية والتنظيمية والإدارية لجعل أدوات العمل الإعلامي تخضع بالحري والمسئولية.

٦- الحارات التهديدية قد أدت إلى توقيع وثيقة بين الأطراف المتحاوره سميت بقضايا وضوابط وضمانات الحوار؛ حيث تبنت قواعد للعمل الحواري تضمن استمراره وعدم الخروج عن أهدافه، كما تبنت الوثيقة موضوعات لها صلة بتطوير العملية الديمقراطية ومعالجة بعض القضايا ذات الصلة بالخلافات السياسية ورواسبها الماضية واتعاساتها على بعض الحقوق الذاتية.

لقد أكد المؤتمر الشعبي العام على قاعدة جوهرية ينبغي أن تسود الموضوعات وتناولتها وإبعادها، ألا وهي أن يكون الحوار من أجل الوصول إلى توافق وطني مستقبلي، أي أن الغاية ينبغي أن تكون واضحة لنا جميعاً باستهداف تحقيق التوافق، وبدون شك فإن هذا التوافق ينبغي أن يكون في إطاره الدستوري والقانوني وثوابته الوطنية والعقيدية، وإن يؤمن هذا التوافق الحد الأدنى في الرؤى المستقبلية للحياة السياسية والتنمية والثقافية والمؤسسية.

**سادساً- حول تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية:**

بعد البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية هو الهدف الأساس الذي يسعى المؤتمر لتحقيقه، كونه يمثل الخيار الوطني الذي حاز على ثقة الشعب في انتخابات حرة ونزيهة، وأصبح مشروعاً وطنياً لكل الناخبين بما يطرحة من خصاصات النهضة الشاملة، وبرنامج الإصلاحات والسياسات والخطط الرامية إلى إعلاء صرح الوطن العظيم، وهو الأمر الذي يجعل البرنامج الانتخابي اليوم حقاً يملكه الشعب، وتقع على المؤتمر بكل كونه مسؤولة النخشل لتتبعه.

ولقد شهدت الفترة الماضية جملة من الإجراءات التنفيذية للبرنامج الانتخابي الشامل، تنقلت في إقرار اللجنة العامة لمصفوفة الإجراءات التنفيذية وبالتفصيل الكامل، وكانت تلك المصفوفة محور النقاش البرنامجي اجتماعات اللجان المتخصصة؛ حيث تم إطلاع اللجان العاملة على مختلف القضايا التفصيلية التي كلف بها الحكومة لتنفيذ البرنامج، وكما هو معروف فإن المسائل المتعلقة بالإصلاح القضائي والإداري والقانوني، ومكافحة الفساد، وقد تم إنجازها، وعلى وجه الخصوص إعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وهيئة مكافحة الفساد، وقانون المناقصات الجديد الذي أقره مجلس النواب مؤخراً، إلى جانب التعديلات الضرورية على العديد من القوانين الرامية لتعزيز الإدارة الاقتصادية، وإصلاح الخدمة المدنية، وتطوير طرق العمل على كافة المستويات، وعلى وجه الخصوص دعم المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وتطوير نشاط منظمات المجتمع المدني، وتعزيز مشاركة ودور المرأة والشباب في مختلف أوجه الحياة وميادين العمل.

**من توجهات المرحلة القادمة:**

**العمل على تعزيز دور اللجنة العامة والأمانة العامة وخلق علاقات دناميكية بينها**

**الاستمرار في معالجة الآثار الناجمة عن حرب الانفصال بعيداً عن الزيادةات**

**غرفة تشريعية ثانية وانتخاب المحافظين ومديري الإداريات**

بما يخص هذا الموضوع، فإنه من قبل اللجنة العامة والإمانة العامة وفروع المؤتمر للضفة الاقتصادية والتنمية، وتحقيق أكبر قدر من التوعية المرئية، وإعلاء الصورة وإظهار الحقائق أمام معضلات التطور الاقتصادي والتشوي وتأمين الظروف المحيطة بمقوات الأوضاع الاقتصادية والتنموية والخارجية والداخلية على الحياة المعيشية للناس.

٦- إن الموضوعات السياسية، والحوار مع الأحزاب تظل علامة على حيوية المؤتمر الشعبي العام وقدره المستتب، وقدرته على التفاعل مع المستجدات على الساحت الوطنية والدولية، ولذا ينبغي الحرص على إيجاحه.

٧- كما إن الإصلاحات السياسية وعلى وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

٨- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

٩- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٠- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١١- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٢- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٣- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٤- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٥- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٦- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٧- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٨- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

١٩- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.

٢٠- كما إن الإصلاحات الدستورية على وجه الخصوص: إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية، باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات على قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ينبغي الحرص على إيجاحه.



الاول الوطني عقيدة تجسده سلطوفاً